موقع محاضرات في العلوم القانونية

فصل تمهيدي: تعريف علم الاقتصاد

الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في كيفية ادارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لانتاج سلع معدة للاستهلاك واشباع الحاجات الانسانية. كما يبحث في طريقة توزيع المنتجات الاقتصادية.

مقدمة

الاقتصاد ظهر مع الديانات التي تحدثت عن الاقتصاد كالربى والقمار وكذلك ظهر عند اليونان وكان يطلق عليه قانون تدبير المنزل . وقد كان في البداية يهتم بالاسرة ثم مع تطور المجتمع سمي الاقتصاد. ومع ظهور الدولة اصبح ما يسمى بالاقتصاد السياسي الذي يدرس الدولة وكيف تمتلك الثروة وتوزعها. وظهر هذا المصطلح في فرنسا وبقي موجودا الى حدود 1998 حيث اصبح ما يسمى بعلم الاقتصاد.

علم الاقتصاد يركز على دراسة الفرد وهدفه أي دراسته كظاهرة يمكن دراستها ودفع الدولة الى التخلي عن افرادها اقتصاديا.

علم الاقتصاد السياسي

يركز على الدولة التي تتحمل تدبير الاقتصاد وقد نشأ بجوار نشوء الدولة فقد ظهر في فرنسا سنة 1915 الى حدود 1998 حيث ظهر ما يسمى بعلم الاقتصاد وهذا العلم بقي في الاقتصاد الاشتراكي ويدرس هذا العلم المجتمع.

تعريف آدم سميث 1723-1790

هو الكيفية التي تمكن الأمة من ان تغتني. ورأى أن النظام الليبرالي يصلح لكل زمان ومكان ولكل دولة.

تعريف فريدريك ريكاردو

.الاقتصاد مرتبط بتوزيع المنتجات بين الطبقات الثلاث العمال وملاك الأراضي والرأسماليين
تعريف ألفرد مارشال 1842-4 192
.الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بدراسة الانسان في أعمال حياته اليومية
تعريف كارل ماركس
يسمي علم الاقتصاد بالاقتصاد السياسي ولديه تعريفان الأول واسع ومعناه علم القوانين التي تتحكم في الانتاج وتوزيع الوسائل المادية المعيشية في المجتمع الانساني وهو ما يسمى بعلاقات الانتاج. اما التعريف الثاني وهو مفهوم ضيق يتحدث عن العلاقات التي تتكون بسبب العمليات الانتاجية وعملية التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على .استغلال العامل والمستهلك
خلاصة
لا يوجد تعريف واحد لعلم الاقتصاد بل هناك تعددية تختلف باختلاف وجهات النظر لدى المفكرين لكن هناك عنصر يربط الجميع وهي أن هناك حاجيات لا تنتهي وهناك موارد نادرة

الفصل الأول الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية

تقديم
منذ ان وجد الانسان كانت الموارد هي نفسها الآن. لكن مع تزايد البشر ترتب عنها كثرة الحاجيات. والانسان لوحده لا يستطيع ان يواجه المشكلة الاقتصادية لوحده بل لا بد من تعاون لهذا تساهم الدول فيما بينها لمواجهة هذا المشكلة عن طريق
التخصص: فكل دولة تختص في قطاع معين وتتبادلهم مع الدول الاخرى .١
تقسيم العمل: حيث يصنع الشيء في اكثر من بلد قبل وصوله لحالته اللازمة .٢
التبادل: كل دولة تتنازل عن جزء من منتجاتها لصالح دولة اخرى وحتى داخل الدولة نفسها.٣
تعتبر حاجيات الانسان متعددة وكثيرة في مقابل موارد قليلة لذلك لا بد من تحديد الاولويات من اجل تحقيق الاشباع. فالموارد نادرة نسبيا فهي غير منعدمة لكنها موجودة بكمية قليلة
المبحث الأول: الحاجيات
الحاجة: هي شعور بالحرمان يلح على الانسان البحث عن الاشباع باتباع وسائل معينة وهي .مشكلة نفسية غير ملموسة
انواع الحاجيات .١
الحاجيات الأولية: وهي حاجات فردية يعود النفع فيها على الفرد وهي لازمة لوجود الانسان وبدونها لا يوجد
الحاجيات العامة الاجتماعية: تتطور بتطور المجتمع ويعود النفع فيها للجميع
خصائص الحاجيات.٢
قابلة للاشباع: ان تم استخدام الوسائل المناسبة تؤدي تدريجيا للقضاء على الشعور بالحرمان وان لم يتم تحديد الحاجة لا تعتبر حاجة. واشباعها مرتبط بمجموعة من المفاهيم
المنفعة: اشباع الحاجة باستخدام حاجة او خدمة
المنفعة الحدية: التي تعود على المستهلك من الوحدة الاخيرة من السلعة لا يستطيع الفرد ان يزيد عنها
تناقص المنفعة الحدية: هي التي يحققها الفرد باستهلاك كل وحدة اضافية من الوسائل .المناسبة لاشباع الحاجة فتنقص اللهفة عندما نستخدمه لاول مرة وتقل
الخاصية الثانية الحاجيات متزايدة ومتنوعة: وتتطور حسب الزمكان ونسميها هدف متحرك دائما تحتاج للمزيد وهي متجددة ومتطورة وذلك لسببين تختلف من منطقة لأخرى ومن زمن لآخر
المبحث الثاني: الموارد

الموارد هي كل ما يصلح لاشباع حاجة الانسان بطريقة مباشرة او غير مباشرة (السلع والموارد) وتؤدي للاشباع وهي تنقسم الى
موارد حرة موجودة بكثرة ولا تمثل موضوعا لعلم الاقتصاد
الموارد الاقتصادية وهي موارد لا تكفي لسد حاجيات الانسان لانها غير كافية وتحتاج تدخل الانسان لتطويرها
الموارد البشرية وهي تلك المعارف المؤهلة لنستطيع الانتاج
انواع الموارد.١
.موارد طبيعية: وهي هبة من الله يمكن استخدامها لانتاج السلع والخدمات
مواد بشرية: وتتمثل في العمل الذي هو جهد وفكر الانسان وبدونها لا يمكن انتاج السلع والخدمات.
الرأسمال: وهو كل ما ينتجه الانسان من معدات وآلات ومباني وما المال الا جزء بسيط من الرأسمال وهو يسمى اليوم بالمستثمر.
خصائص الموارد .٢
نادرة: فهي غير كافية تدفع الانسان لاختيار ما يستطيع اشباعها هنا يدخل ما يسمى التخلى عن سلعة او حاجة من اجل الحصول على حاجات اخرى يعني ان فيها عنصر من التضحية
الفرصة البديلة: هي التخلي عن سلعة او حاجة من اجل الحصول على شيء اخر
الانتحار الاستهلاكي: ويحدث اذا اردت الحصول على الحاجيات كلها دون الخضوع لتكلفة الفرصة البديلة
المبحث الثالث: السلع
انواع السلع
تقسيمها حسب وظيفتها
الهدف من الاستعمال .١
استهلاكية: تشبع الرغبات بطريقة مباشرة
انتاجية: تشبع الرغبات بطريقة غير مباشرة
عدد مرات الاستخدام .٢
سلع فانية: تؤدي وظيفتها مرة واحدة وتفنى
سلع معمرة: تؤدي الاشباع مرات عديدة
حسب الندرة .٣
قليلة: اي نادرة نسبيا ولا بد لتخصيص موارد لانتاجها ولها ثمن ومقابل
حرة: ليست نادرة ومتوفرة بكثرة ولا تتطلب وجود موارد لانتاجها وهي مجانية
علاقة السلع ببعضها .٤
سلع مكملة: وهي ان اشباع الحاجة يتطلب استخدام سلعتين او اكثر
سلع بديلة: يمكن استبدالها بسلعة اخرى للاشباع ويؤديان نفس الوظيفة

الفصل الثاني حل المشكلة الإقتصادية

المبحث الأول: أركان المشكلة الاقتصادية
اولا: ماذا ننتج: هي نوع السلع التي يجب انتاجها لاشباع حاجيات المجتمع. ونعرفها عن طريق ما يستهلك في السوق بشكل يومي

ثانيا: كيف ننتج: وهي البحث عن الطريقة المثلى للانتاج وهي صناعة السلع بأقل تكلفة وبجودة عالية وبكمية مرتفعة
لماذا ننتج: انتاج السلع يجب أن يركز على المجتمع المستهدف لنستطيع تحقيق أكبر رغباته حيث نرى كم سيؤدي السوق لتوفير نوع مناسب لجيب المستهلك

كم ننتج: عن طريق تحديد الكميات التي يجب انتاجها لتحقيق الاشباع أي عقلنة استخدام الموارد لاشباع الحاجيات

المبحث الثاني: كيفية حل المشكلة الاقتصادية عن طريق الانظمة الاقتصادية

المطلب الأول: الفكر الليبرالي يرى أن الطبيعة سبب المشكلة الاقتصادية ويؤمن بالمبادئ التالية

أولا: الحرية الفردية معناها أن كل فرد حر في ممارسة النشاط الاقتصادي في الاستهلاك والانتاج
ثانيا: الملكية الخاصة لعناصر الانتاج: على اختلاف انواعها سواء كانت الأرض أو الرأسمال أو المنظم
ثالثا: عدم تدخل الدولة في الاقتصاد: فالدولة لا يجب عليها التدخل بشكل نهائي
كيف سنحل المشكلة الاقتصادية في الفكر الليبرالي
المشكلة الاقتصادية تحل عن طريق الحرية الاقتصادية أي الحرية في الاستهلاك والحرية في الانتاج هذا ما سيؤدي الى وجود طرفين منج ومستهلك فالمنتج يقدم السلعة مقابل الربح والمستهلك يحصل على السلعة لاشباع الرغبات وعندما يتم الاتفاق تحل المشكلة الاقتصادية
من يؤطر العملية
هناك جهاز الثمن وهو عبارة عن آلية غير واقعية لكن نستطيع من خلالها حل هذه المشكلة فالسوق فيه عرض وطلب والمستهلك دائما مستهلك لكن المنتج يكون مستهلكا كذلك ويلتقون في سوف العرض والطلب وهي آلية ميكانيكية وبواسطته تحل المشكلة الاقتصادية فجهاز الثمن يختار السلع التي تنتج يعني يحدد ما هو مطلوب في السوق. فجهاز الثمن يبحث في طرق الانتاج ويحدد
المستهلك ماذا يستهلك

المطلب الثاني: الفكر الاشتراكي يؤمن بندرة الموارد وكثرة الحاجيات لكن حل المشكلة

الاقتصادية كامن في عيوب النظام الليبرالي حيث يكون الانتاج فيه بشكل جماعي يساهم فيه العمال ورب العمل ولكن التوزيع يتم بشكل فردي يقوم به المنتج وبالتالي يحتكر سوق التوزيع وسعيه الدائم لتحقيق الربح وبالتالي فهو يتحكم في مجريات العرض وهو من يمسك السوق فيبيع بالثمن الذي يريد ويحدد الاثمنة لذلك يقترح النظام الاشتراكي ضرورة تدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية من انتاج وتوزيع والقضاء على الملكية الخاصة فالاشتراكيون يؤمنون بجهاز التخطيط وليس السوق بمعنى أن الدولة تضع مخططات يجب احترامها عند الانتاج والتوزيع

المطلب الثالث: الفكر الاسلامي لم يربط المشكلة الاقتصادية بالطبيعة بل بالانسان

حيث أن هذا الاخير مبذر واستهلاكي كما أن الانسان ظالم حيث الدول الغنية تستغل الدول الفقرة
أيضا الدولة مسؤولة عن هذه المشكلة عندما لا تقوم بوظيفتها ولم تعد تنتج ولا توزع ولا تؤطر الناس لتنظيم الاستهلاك فالدولة يجب أن تقوم بوظيفتها من تكوين وأمن واستراتيجية وتأطير فني وعلمي وتقني حيث ان الاسلام لم ينادي بالاستهلاك بل شجع على البحث العلمي

أيضا هناك مشكل مؤسسي فعدم اشراك المجتمع المدني في العملية الاقتصادية يعتبر مشكلة لأن هذا الاخير أدرى بحاجياته والدولة لا يمكنها ان توفر كل شيء لذلك لا بد من اشراك المجتمع المدني

أيضا توزيع الملكية لا ينبغي ان يكون تدليسا او غشا او ربى فإعادة التوزيع يجب ان تكون عن طريق الزكاة والارث

كما أن العمل في الاسلام مقدس ومرتبط بحوافز دينية واجتماعية كخلق التعاون بين الافراد وتحفيزهم على الانتاج من خلال تخصيص بعض الموارد

أما في مجال الحاجيات الاسلام قسم المجتمع الى ثلاثة اقسام وفئات. الاولى تستطيع العمل وتوفير الحاجيات الضرورية والكمالية وهذه يشجعها الاسلام ويساعدها على التقدم أما الفئة الثانية وهي تستطيع أن تعمل ولكن توفر فقط الحاجيات ولا تستطيع تحقيق الكماليات أما الفئة الثالثة فهي عاجزة عن العمل ولا تستطيع توفير لا الحاجيات ولا الكماليات. والفئة الاولى يجب عليها دفع الزكاة لحل مشكلة الفئتين الثانية والثالثة والدولة مجبرة على تحقيق الضروريات والكماليات للفئة الثالثة فالاسلام يؤمن بحد الكفاية وليس حد الكفاف بمعنى أنه يجب اشباع اللحاجيات وتحقيق الكماليات وهو المستوى اللائق

كما اعترف الاسلام بالملكية الخاصة ولكن وضع عليها قيود حيث يتم تقديم المصلحة العامة على الخاصة اضافة الى منع ترك الاراضي دون استغلال لدرجة يمكن انتزاعها لاستغلالها فالملكية في الاسلام لخدمة المصلحة العامة لذلك حرم الاسلام الاكتناز أي جمع المال دون استغلاله

المطلب الرابع: أهمية المعلومات

المشكلة الاقتصادية لا يمكن حلها بشكل عام الا اذا توافرت المعلومات والاحصاءات فبدونها لا يمكن صناعة القرار الاقتصادي سواء اثناء صناعة القرار او اتخاذه او تنفيده فاذا كانت الاحصائيات خاطئة أو غائبة فاتخاذ القرار يكون خاطئ فللمعلومة أهمية في حل المشكلة الاقتصادية فالدولة لا تستطيع بناء قرار على معلومات خاطئة لأن الانتائج ستكون خاطئة

اعداد الطالب عبد الله بحاير من محاضرات الدكتور عبد السلام لزرق كلية العلوم القانونية بطنجة

الفصل الثالث عوامل الانتاج

تقديم

الانتاج هو كل ما يؤدي الى انتاج منفعة وهي عملية تحويل الموارد من خام الى مصنعة وتسمى منفعة شكلية (تغيير شكله) فنقل السلع منفعة مكانية وتخزينها منفعة زمانية والوساطة بين البائع والمستهلك منفعة ملكية والعنصار التي تساهم في العملية الانتاجية والتي تسمى بعوامل الانتاج أربعة وهي الأرض والعمل والرأسمال والمنظم وهذا الأخير ظهر متأخرا وقد وضع هذا المفهوم ألفريد مارشال وأصبح بعد ذلك يدخل في عناصر الانتاج ويسمى بالمستثمر أو رجل الأعمال

المبحث الأول: الأرض

وهي كل ما تحتويه الأرض من فوق أو تحت وهي تساهم في العملية الانتاجية والانسان لا يخلق المادة ولكن دوره يكمن في خلق المنافع ولكن الأرض محدودة الكمية وبالتالي فهي تحتاج الى عنصر التضحية وكذلك اصبحت مصدر تشاؤم بسبب التغيرات البيئية

خصائص الأرض :المطلب الأول
أولا الندرة: وهذا ما يدفعنا للتضحية بكثير من الأهداف
ثانيا الملكية: فالأرض تخضع لقيود الملكية ولا يمكن أخذها لأن في هذه الحالة تسمى استعمار
ثالثا غير قابلة للهلاك: لأن المادة لا تفنى لكنها قابلة للاهدار والضياع

المبحث الثاني: العمل

هو كل جهد بشري سواء عقلي أو بدني مرتبط بالانتاج ودور العامل في الانتاج يقتضي توفر عناصر كحجم اليد العاملة وكفاءة العمل وهذه الاخيرة مرتبطة بدرجة الانتباه في العمل وأيضا بالجو المناسب للعمل والحالة النفسية والتحفيزات والتوجيه والتعليم والتدريب والتنظيم الفني للعمل فتايلور يرى انه يجب استبعاد كل حركة تؤدي لاتعاب العمال وأولى اهتماما بالبيئة المحيطة بالعامل. والعمل بحاجة الى الادوات والمعدات التي يجب تجهيزها وتطويرها لمساعدة العامل وثانيا تقسيم العمل حيث يتم تجزئته الى اجزاء وتخصيص لكل واحد جزء معين من العمل وهي تتميز بتوفير السرعة في الانتاج وتقليل الوقت فيه وتسهيل المراقبة لكن سلبياتها أنها تضعف مهارات العامل

المبحث الثالث: الرأسمال

للرأسمال عدة تعريفات منها القانوني والاقتصادي
التعريف القانوني: هو مجموعة من الحقوق تكون لشخص ما على :المطلب الأول مجموعة من الاموال كحق الدائنية وحق الملكية وحق مساهم في شركة
التعريف الاقتصادي: هو عبارة عن مجموعة من الاموال المادية التي :المطلب الثاني تستخدم في انتاج الثروة وتوجد لدى المجتمع خلال فترة زمنية معينة
أنواع الرأسمال :المطلب الثالث
أولا: الرأسمال الثابت: وهو مجموعة من اموال الانتاج التي لا تفنى باستخدماها مرة واحدة كالآلات والمناجم
ثانيا: الرأسمال المتداول: وهي أموال الانتاج التي تفنى باستخدامها مرة واحدة
خلاصة: الرأسمال يتكون من مجموعة من الموارد التي تسخدم في الانتاج وهي لا تعمل على تحقيق حاجيات الانسان بشكل مباشر
كيف يتم تكوين الرأسمال :المطلب الرابع
أولا الاستثمار: وهي أداة حديثة لتكوين الرأسمال
ثانيا الادخار: وهي تخصيص جزء من الموارد للحفاظ عليها واستثمارها عند الحاجة

المبحث الرابع: المنظم

أقامه ألفريد مارشال ويعني به الشخص الذي يقوم بتنظيم عوامل الانتاج وذلك لانتاج السلع والخدمات ويأخذ جزءا من الأرباح وتكمن أهميته في أن عناصر الانتاج تقتضى عنصر المخاطرة أي لا يوجد ربح مؤكد ومهمة المنظم هو الجمع بين عناصر الانتاج وتحمل المخاطرة فهو يعمل وينتج سلعة قد تلقى رواجا في السوق أو لا. لكن البعض يرى أن العامل هو المهم فهو من ينتج واذا فشلت الشركة مثلا سيفشل هو أيضا لكن مفكرين آخرين يؤمنون بالمستثمر ولا يؤمنون بالعامل باعتباره عنصرا ثانويا

من اعداد الطالب عبد الله بحاير محاضرات الدكتور عبد السلام لزرق كلية العلوم القانونية بطنجة

الفصل الرابع النظم الاقتصادية (النظام الليبرالي)

تقديم

ظهرت النظم الاقتصادية بناءا على منظومة معينة من أجل الإجابة على الكثير من الأسئلة

المبحث الأول: نشأة النظام الليبرالي -الرأسمالي-

في البداية كان يسمى النظام الرأسمالي لكنه ارتبط بالامبريالية ثم تم تحويله الى النظام الليبرالي لكن بعض المجتمعات لم تتقبلها ثم سمي بإقتصاد السوق حيث أصبح مقبولا من طرف المجتمعات الغير ليبرالية بدون أية شروط وأصبحوا يخضعون للشركات متعددة الجنسيات

المطلب الأول: ظروف نشأته

في البداية كان الاقتصاد مبنيا على الصيد ثم الرعي ثم الزراعة ثم التجارة ثم الصناعة ثم الخدمات

وأيضا كان اقتصادا طبيعيا ثم تحول لاقتصاد تقايضي ثم النقدي ثم الائتماني

أو يمكن القول أنه بدأ مع اقتصاد القرية ثم الحضر ثم الاقليم ثم الاقتصاد الوطني ثم الاقتصاد العالمي

عرف العالم العديد من الأنظمة كالنظام الاقطاعي ولكن في القرن الخامس عشر بدأت صحوة علمية أو ما يسمى بعصر الأنوار التي أدت لثورة ضد الكنيسة. وكان النظام الاقطاعي يقسم أروبا الى دويلات صغيرة لكل دويلة لها ملك يقتطع أراضيه الى مجموعة من الأمراء مقابل مردود مالي وفلاحي وحماية عسكرية وأيضا الأمراء كانوا يقسمون أراضيهم على مجموعة من النبلاء مقابل نفس المردود السابق وكانوا هم بدورهم يقسمون أراضيهم الى مجموعة من العبيد والأقنان. وسمي بالنظام الاقتطاعي لأنه كانت تقتطع فيه الملكيات وكان نظام بسيط وأسواق تقليدية ينتجون فقط سلع استهلاكية ومعاشية وكان التبادل فيما بينهم يعتمد على المقايضة كما كانت المدن صغيرة والمال غير موجود وكان الكل يشتغل عند الملك. ثم بدأت تتطور الفلاحة وآلات الحرب بظهور الوسائل الحديثة فظهر الحرفيون حينها بدأت الصناعة وبدأ السوق يتطور. كما كبر نفوذ الملك فظهرت الكشوفات الجغرافية والآلات البخارية وكانت القوة مركزة عند الايبيريين والرومان

المطلب الثاني: خصائص النظام الليبرالي

أولا: الملكية الخاصة: فهذا النظام يؤمن بالملكية الخاصة ولا يؤمن بالملكية العامة لكن الملكية الخاصة ليست مطلقة

ثانيا: حرية التعاقد: يؤمن بحرية التعاقد ويعتمد على السوق أي العرض والطلب

ثالثا: حرية التعاقد بين المنتج والمستهلك: حيث أن هذه العلاقة لا ترتبط بالدولة

في الجوانب الفنية والاقتصادية

أولا الانتاج يعتمد على التكنولوجيا مع تقليل الموارد البشرية

ثانيا حرية اتخذ القرار للحصول على المنافع والمستهلك يختار ما يشتريه

ثالثا الدولة لا تتدخل في النظام الليبرالي

رابعا هناك دافع واحد هو الربح
خامسا الفرق بين الدول المتخلفة والمتقدمة هي في قدرتها على الرقابة
كيف يتم توزيع الدخول؟
يتم تقسيم المجتمع الى أربعة فئات
أولا أصحاب الرأسمال: يستفيدون من فوائد رأسمالهم
ثانيا العمل: يحصلون على الأجور مقابل عملهم
ثالثا المنظمين: يحصلون على الأرباح
رابعا ملاك الأراضي: يحصلون على الريع مقابل كرائهم للأرض
المطلب الثالث: مزايا النظام الليبرالي
أولا العملية الانتاجية جد متطورة
ثانيا الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية أي لا يوجد تبذير
المطلب الرابع: عيوب النظام الليبرالي
أولا الحرية المطلقة في الاقتصاد يؤدي الى سوء التوزيع وظهور طبقة الكادحين
ثانيا الحرية ليست حقيقية بل تؤدي الى التفاوت الطبقي في المجتمع
ثالثا سلطة الأقليات فهي التي تحكم وتسمى اليوم باللوبيات

الفصل الخامس المذاهب الاقتصادية (المذهب التجاري والطبيعي)

مقدمة

النظام الليبرالي عرف العديد من المراحل اهمها الاكتشافات الجغرافية واكتشاف امريكا التي كانت غنية بالذهب والفضة والمعادن وكانت اسبانيا تجلبهم من هناك
لمبحث الأول: المذهب التجاري -ميركانتيلي-
هي أول مدرسة في الفكر الاقتصادي رأت أن الثورة لا تكمن فيما تمتلكه الدولة بل تكمن فيما تمتلكه من ذهب وفضة وفكرت في كيفية حمايته. وكانت الاجابة هي عن طريق الدولة ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر كانت الدولة هي الملك الذي كان يحكم بتفويض الهي وهو من يمتلك القوة ليحافظ ويجلب الذهب والفضة. ورأت هذه المدرسة أنه كلما خرج الذهب والفضة من الدولة تصبح ضعيفة لذلك طلبت من الدولة حمايتهما وفكروا في كيفية جلب الذهب والفضة وكان الجواب هو الزيادة في عدد السكان لأن الدولة ستدخل حروب فبدأت المظاهر الاستعمارية مع المدرسة التجارية التي وضعت اليات لضبط عملية الاستعمار وأن الدولة لا يجب ان تتعامل مع الدول الاخرى لتستفيد من الذهب والفضة لوحدها ووضعت قوانيين لحماية المعادن. والدولة القوية حسب رأيهم هي التي تستغل الذهب والفضة ويكون عددد سكانها كبيرا. ولكن بسبب هذه السياسة نتج عنها ارتفاع الاسعار لأن الدولة لم تهتم بالاقتصاد والعرض كان ضعيفا وبالتالي الثمن مرتفع والسبب هو قلة الانتاج
المطلب الأول: السياسالت الخاصة بالمدرسة التجارية فيما يتعلق بالذهب والفضة
عاشت هذه المدرسة ثلاثة قرون وتأثرت بها ثلاث توجهات المدرسة الاسبانية والفرنسية والانجليزية واتفقوا جميعا على نقطتيين اساسيتن هي أن الثروة مصدرها الذهب و الفضة وعلى الدولة أن تكون قوية وتزيد عدد سكانها لكن اختلفوا في كيفية الحصول على الذهب والفضة والمحافظة عليهما
المطلب الثاني: كيفية الحصول على الذهب والفضة والمحافظة عليه

أولا التيار المعدني: رأى أن الثروة أساسها الذهب والفضة وعلى الدولة أن تمنع تصديرهما سواء كانت على شكل نقود أو أواني فرفعت اسعار الفائدة وخفضت قيمة النقود حيث اصبحت النقود ضعيفة وهذا لمنعها من التصدير ثم اتخذتها كسياسة. أما في السياسة الخارجية ففي ميزان العقود أوجبت على المصدرين أن يصدروا ما ينتجون مقابل الذهب والفضة أما الاستيراد فيكون عن طريق المقايضة أو احدى وسائل التمويل المهم عدم استخدام الذهب والفضة فمن يبيع يبيع مقابل الذهب والفضة أما من يشترى فيشتري مقابل شيء آخر بإستثناء هذين المعدنين. لكن هذه السياسة أدت لارتفاع الاسعار

ثانيا التيار الفرنسي: ففي فرنسا اتفقوا على تدخل الدولة وأن الذهب والفضة أساس الثروة لكن فرنسا كانت دولة فلاحية وليس استعمارية مثل اسبانيا فكيف سيحصلون على الذهب والفضة هنا ظهر التيار الصناعي ورأى أن الصناعة تعتمد على الفلاحة وطلبوا من الدولة اتخاد سياسات لتشجيع الصناعة التي يجب تطويرها ليتم بيعها مقابل الذهب والفضة فقامت الدولة بانشاء مجموعة من المصانع وخفصت كلفة الانتاج من اجل المنافسة وخلق شركات كبرى

ثالثا التيار الانجليزي: في القرين الخامس عشر والسادس عشر في انجلاترا وحتى القرن الثامن عشر كانت بريطانيا دولة فقيرة عبارة عن جزيرة لكنها كانت قوية في صناعة السفن والتركيز على التجارة الخارجية من اجل جلب الذهب والفضة واعتمدت على السفن فأنشأت أكبر الأساطيل البحرية في ذلك الوقت

المطلب الثالث

الاشكال في هذه المدرسة أنها كانت تركز على الدولة القومية وليس الدولة الوطنية فالقومية تعتمد على اللغة والثقافة المشتركة. والمدرسة التجارية كانت تؤمن بالاستعمار فوقعت حروب بين فرنسا وبريطانيا واسبانيا وانتقلت الى امريكا. ولكن اغلب المنظري المدرسة التجارية كانوا اسبان وكانت تعتمد على الملك والدولة القومية ولكن مع فرنسا ظهرت نظريات أخرى تطالب بتجاوز المدرسة التجارية فظهرت المدرسة الطبيعية

المبحث الثاني: المدرسة الطبيعية-لفيزيوقراطي-

أسسها الطبيب الفرنسي فرانسوا كيلاي ورأى أن الذهب والفضة لا يمكن اعتبارهم ثروة لأنهم لا يعطون انتاجا زائدا او قيمة اضافية اذن اصل الثروة هي الارض وهي التي تعطى الانتاج الصافي. كما آمنت بوجود قانون طبيعي وهي أن الطبيعة أوجدته فهي تعطي للانسان مجموعة من الحقوق كالحرية والملكية والمنافسة فبدأت المرحلة الثورية على الانظمة الاقطاعية وظهرت مقولة "دعه يعمل دعه يمر" أي الملكية والمنافسة والحرية فبدأت الثورة والحديث عن الديموقراطية وبعد هذه المدرسة بدأت الدولة تتخلى تدريجيا عن وظائفها وتركت لها مهمة التشريع فقط والباقي يقوم به القطاع الخاص وتم توزيع المجتمعات الى ثلاث طبقات

أولا الطبقة المنتجة: وهم اللذين يشتغلون في الفلاحة

ثانيا الطبقة العقيمة: وهي التي لا تحقق الانتاج الصافي

الملاك العقاريون: يأخذون أموال الريع

فكيناي ابتكر اول مدرسة ادخلت المختبر الى الدراسات الانسانية فشبهت الطبقات بجسد الانسان والجميع يساهم في الدورة الاقتصادية لكن الاساس هي الطبقة المتنجة. كما آمنوا بمبادئ الحرية الفردية والمنفعة الشخصية التي تؤدي الى المنفعة العامة ومبدأ المنافسة الذي هو ضد الاحتكار

خلاصة

في اسبانيا ظهرت المدرسة التجارية ورأت أن الثروة تكمن في الذهب والفضة ولم تقسم المجتمع الى طبقات ودافعت عن الملك والثروة واعتبرت الملك هو الدولة وانتشرت في فرنسا وبريطانيا فكانت هذه الدول تبحث عن سياسة لجلب الذهب والفضة

أما في فرنسا فقد ظهرت المدرسة الطبيعية التي رأت أن الثروة هي الأرض وما تنتجه من الناتج الصافي وقسمت المجتمع الى طبقات ثلاث وهم المنتجون وملاك الاراضي والطبقة

العقيمة ورأت أن المنتج هو الفلاح وعن طريق الدورة الصناعية يتم توزيع الثروة وفرضت هذه المدرسة نفسها بالعلم ودخلت في صراع مع الكنيسة التي كانت تحارب العلم

الفصل السادس المذاهب الاقتصادية (المدرسة الكلاسيكية)

تقديم

من أهم مفكريها آدم سميث وديفد ريكاردو ونيست وهم من وضعوا الأسس الأساسية للمدرسة الكلاسيكية

المبحث الأول: عوامل نشأة هذه المدرسة

أولا التطور التقني -الالة البخارية-

ثانيا الاكتشافات الجغرافية

ثالثا ظهور الذهب والفضة

رابعا الانتقال الى الحضر -المدينة-

خامسا ظهور المصانع وظهور طبقتي رب العمل والعامل حيث يتم استغلال قدرات هذا الاخير الذهنية والجسدية ليتم اسخراج فائض القيمة التي يأخذها رب العمل

جاءت هذه المدرسة للدفاع عن فئة معينة وهو الرجل الاقتصادي او المستثمر فوظيفتها تكمن في مساعدة الرجل اللاقتصادي وتوفير جميع الظروف له. كما رأت هذه المدرسة أن الثروة ليس ما تملكه الدولة من الذهب والفضة بل بالانتاج (الأرض والعمل والرأسمال) وتبنوا مقولة "دعه يعمل دعه يمر" وقام آدم سميث بضافة عنصر الرأسمال الى عنصري الأرض والعمل وكانت هذه المدرسة تنافس المدارس الأخرى وبدأت فئة من المفكرين حينما ظهرت الدولة والسلطة الحديثين مع ظهور جون لوك ومونتيسكيو وهوبس أو فلاسفة العقد الاجتماعي الذين قالو أن الله لم يعطي السلطة للملك بل نشأت السلطة عن طريق الناس اللذين اجتمعوا وأعطوا صلاحية للحاكم فإذن الشرعية مأخوذة من الشعب. توماس هوبس آمن بالسلطة المطلقة بينما جون لوك نادى بالتنازل عن السلطات وجاء مونسيكيو بمبدأ الفصل بين السلط وكلهم يصبون في كيفية ازالة الملك. بينما ذهب أب النظام الشيوعي كارل ماركس عكس هذه المدرسة حيث دافع عن الطبقة العاملة أو البروليتاريا وقال انها من يجب أن تحكم وأن الدولة ستنهار لأن البروليتاريا ستقضي على الدولة لأن الدولة وجدت لخدمة طبقة معينة وهي الطبقة المسيطرة اقتصاديا

ومن عناصر الليبرالية هو الاعلام حيث يتم تزوير الرأي العام وحتى الانتخابات

دافعت المدرسة الكلاسيكية عن الرأسمالية وانتصرت في التطبيق وليس في الفكر. وآمنت بالرجل الاقتصادي الذي يؤمن بالمصلحة الخاصة ورأت أن الانتاج هو مصدر الثروة كما رأت أنه لا يوجد تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة فكل من يحقق مصلحته الخاصة فانه يحقق اتوماتيكيا المصلحة العامة وكانت لا تؤمن بوظيفة الدولة الا في ثلاث وظائق استثنائية

أولا تحقيق العدل -خدمة للرجل الاقتصادي-

ثانيا الدفاع

ثالثا السلم -لكي يشتغل الرجل الاقتصادي بطمأنينة-

رابعا الأمن أو الأمن الاجتماعي حيث لا تكون هناك اضطرابات ولا مشاكل لأن المستثمرين لن يستمروا في تلك الدول التي فيها اضطرابات ومشاكل

ورأت أن التخلف والتقدم هو في القدرة على الرقابة

خامسا وظائف استثنائية وهي كل ما لا يستطيع القطاع الخاص القيام به كالبنية التحتية التي كانت توكل الى الدولة

ولم تعطى للدولة اية ظريفة اقتصادية فعندما يقع مشكل اقتصادي يحل عن طريق السوق كتقليل او زيادة الانتاج ولكن من سيدفعهم لذلك تم استعمال مصطلح اليد الخفية

التي تعني في جوهرها المصلحة الخاصة والأنانية والرغبة في الربح أما العنصر الآخر وهو من أجل أن يكون الانتاج وفيرا يجب أن يتم تقسيم العمل الذي يسهل الانتاج
وقسمت هذه المدرسة المجتمع الى ثلاث طبقات
أولا البورجوازية: التي تملك وسائل الانتاج وتحصل على الربح وهذا يعتبر بمثابة منحة لأنهم يساهمون في الضرائب ويوفرون العمل
ثانيا البروليتاريا أو العمال: لهم مقابل وهو الأجر الذي هو الثمن الذي يؤدى الى هذه الفئة مقابل المجهود الشي يتم بيعه من طرف العامل للبورجاوزي مقابل ثمن معين الذي يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور الذي يسمح للعامل أن يبقى على قيد الحياة ونادت المدرسة الكلاسيكية العمال بانجاب الكثير من الاطفال لتكوين احتياطي كبير من اليد العاملة لأنه أن كانت هذه الاخيرة كثيرة فالاجور ستكون منخفضة واذا ارتفعت وفالاجور ستكون مرتفعة لذلك فضلت هذه المدرسة أن تكون الطبقة العاملة كثيرة
ثالثا ملاك الأراضي: اللذين يحصلون على الريع لكن اثير اشكال في الريع هل هو واحد أم مختلف أي هل أن الأراضي متشابهة أم مختلفة فآدم سميث رأى أن الأراضي متساوية في ثمن كرائها أما ديفد ريكاردو رأى أن الريع تفاضلي أي يختلف حسب جودة الأرض كالقرب من الطريق و جودة انتاجية مرتفعة. لكن نيست رأى أن الأرض تخضع بدورها للعرض والطلب فكلما كثر الطلب على الارض ارتفع ثمنها وكلما قل الطلب عليها نحتكم لجودتها
لكن الريع تنعدم فيه المساواة والمنافسة مقابل الطبقة البورجوازية لأن عمل البورجوازي قد يؤدي للافلاس لكن ملاك الاراضي لا يقعون فيه لأنهم دائموا الربح لكن كينز لم يرى بضرورة القضاء على هذه الطبقة لكن كارل ماركس نادى بالقضاء عليها لأنها طبقة فاسدة تأخذ الأموال دون مجهود ولا تساهم في اللعملية الاقتصادية
لكن ظهرت عدة ازمات في النظام الرأسمالي التقليدي ولم تشتغل اليد الخفية فظهر قانون ساي أو قانون المنافذ الذي يرى أن العرض دائما يبحث عن الطلب ودائما تجد الشركات والتجار حلولا لتصريف هذه السلع. لكن ازمة 1929 حاول المنظرون الرأسماليون الخروج منها فتدخل كينز وأوجد نظرية جديدة لاخراج النظام الليبرالي أو الرأسمالي من الأزمة وأوجد عنصرين اثنين وهما
أولا الاقتصاد الكلي: أي القيام بدراسة الاقتصاد في وحداته الكبرى
ثانيا اعادة تدخل الدولة في الاقتصاد: ففي جميع المجالات تتدخل الدولة للخروج من الازمة الاقتصادية فظهر ما يسمى بالاستثمار العمومي أي أن الدولة وهيئاتها تقوم بعملية الاستثمار فتسهل القروض عن طريق تخفيض سعر الفائدة والتشغيل الكامل
فالمدرسة الكلالسيكية رأت أن العرض يولد الطلب بينما رأى كينز أن الطلب هو الذي يولد العرض فالمستهلك هو من يعرف ما يستهلكه وما يجب انتاجه. لكن ظهر مشكل وهو أن الدولة ان نجحت في الاستثمار العمومي ستنافس البورجوازية وتقضي عليها فتم الطعن في نظرية كينز عن طريق مدرسة واشنطن التي رأت أن الدولة يجب أن تتخلى عن الوظائف الاقتصادية وتبقى دولة الحد الأدنى. فالدفاع اصبح في يد القطاع الخاص وكذلك التكنولوجيا. أما الدفاع الكلاسيكي لم يعد موجودا كما أن العدل أيضا اصبح يمارس بواسطة الوساطة والتحكيم وبالتالي القضاء على القضاء فأصبح القطاع الخاص يفعل كل شيء والدولة لم تعد لها أية وظيفة وأعطيت لها وظيفة واحدة وهي القضاء على الفقر والهشاشة فجون فيرنهايك وفريدمان قالوا " أن الدولة يجب أن تقضي على الفقر والهشاشة لأن المستثمر عندما ينتهي من العمل ويكون مارا في الشارع أثناء رؤيته للفئة الفقيرة والهشة يشعر بالاكتئاب واذا مرض بالاكتئاب فلن ينجح في ادارة مشروعه لذلك يجب على الدولة أن تقضي على هذه الامور ولا ينبغي لها التدخل في أي شيء وتم ادخالها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي" وكمثال على ذلك الدولة كانت تتدخل في صندوق المقاصة والآن أصبحوا يريدون انسحابها منه

من إعداد الطالب عبد الله بحاير من محاضرات الدكتور عبد السلام لزرق كلية العلوم القانونية بطنجة